

منظمات تتساءل عن مصير أموال أرسلت إلى لبنان بعد انفجار بيروت

ومنذ خريف 2019، فرضت البنوك تدريجياً قيوداً مشددة على الحسابات خصوصاً بالدولار. وتسمح البنوك للمودعين بسحب مبالغ بالدولار خلال فترة زمنية معينة وضمن سقف محدد. وبالنتيجة، فإن بعض المنظمات غير الحكومية اضطرت إلى أن تسحب جزءاً من المبالغ بالليرة اللبنانية بحسب سعر المصارف ما أفقدها 55 في المئة من قيمتها الفعلية.

161

مليون دولار تم تسليمها إلى لبنان، فيما جرى إرسال 124 مليوناً إلى منظمات غير حكومية

وتقول فيرجيني لوفير من مؤسسة "عامل الدولية" لقد "أجبرنا على تحويل بعض المبالغ إلى الليرة اللبنانية وفق سعر صرف المصارف".

ويواجه قطاع الثقافة والتراث شحاً في التمويل. ووفق أحد المسؤولين فيه، تلقى تحالف "مبادرة بيروت للتراث" 250 ألف دولار عبر جهات مؤسساتية، فيما تقدر حاجات القطاع بـ 300 مليون دولار. ولم تنظم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة حتى الآن مؤتمراً للداعمين كان يفترض إطلاقه في أكتوبر. ويقول فضل داغر، أحد مؤسسي "مبادرة بيروت للتراث"، إن من دون الدعم المالي "من الاستحالة القيام بأي أعمال إعادة إعمار للتراث اللبناني".

إلى الحكومة اللبنانية لكن "من الصعب" أن تقدرها الأمم المتحدة. وتؤكد رشدي "جرى الوفاء بشكل كامل بالمساعدات التي تم التعهد بها في التاسع من أغسطس"، لافتة في الوقت ذاته إلى "تحديات التسيق" على الأرض.

ورغم ذلك، لا تزال هناك مبالغ لم تصل إلى لبنان بينها ستة ملايين دولار من أصل 18 مليوناً تعهدت بها الوكالة الفرنسية للمنتمة. ولا تزال خطة التعافي وإعادة الإعمار الثلاثية التي نتجت عن المؤتمر الثاني، تراوح مكانها.

وتتشكو منظمات غير حكومية، على غرار الصليب الأحمر اللبناني، من قلة المساعدات التي بلغت. ويقول المسؤول في الصليب الأحمر نبه جبر إن "شخصيات ومؤسسات مولت أكثر من 80 في المئة من عمليات الاستجابة التي قامت بها المؤسسة بعد انفجار بيروت".

وحصد الصليب الأحمر اللبناني 27 مليون دولار على شكل هبات خاصة في مقابل خمسة ملايين فقط من شركاء دوليين.

ولا يتوقف الأمر عند الصليب الأحمر، إذ أن الوضع ذاته تكرر مع منظمة "بيت البركة"، التي انكبت على القيام بأعمال إغاثة في الأحياء المتضررة. وتقول مديرة المنظمة مايا إبراهيم شناه إن أمام نقص التمويل، لجأت منظماتها إلى البحث عن مصادر أخرى، وقد أرسل المغتربون لها 3.2 مليون دولار.

وإضافة إلى صعوبات التمويل، تواجه المنظمات غير الحكومية أزمة أخرى وهي صعوبة سحب أموالها من البنوك اللبنانية.

بيروت - تشكو منظمات غير حكومية في لبنان من وصول نزر قليل من المبالغ المالية إليها، رغم تأكيد المانحين الدوليين إرسالها، بعد انفجار مرفأ بيروت.

وكان المجتمع الدولي تعهد خلال مؤتمر عقد في التاسع من أغسطس، أي بعد خمسة أيام على الانفجار المروع، بمبادرة من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون تقديم 298 مليون دولار كدعم إنساني للبنان على أن تقدم برعاية الأمم المتحدة وبشكل مباشر للشعب اللبناني. وزار ماكرون لبنان مرتين إثر الانفجار الذي تسبب بمقتل أكثر من مئتي شخص وإصابة أكثر من 6500 آخرين بجروح، وتدمير أجزاء واسعة من العاصمة.

وإثر مؤتمر آخر عقد في الثاني من ديسمبر وبدعم من ماكرون أيضاً، أطلق الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والأمم المتحدة خطة عمل للإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار لمدة 18 شهراً. وقدرت قيمة الاحتياجات للتعافي في السنة الأولى بـ 426 مليون دولار.

وأشاد ماكرون خلال ذلك المؤتمر بوفاء الجهات الدولية بالتعهدات التي قطعتها في المؤتمر الأول وقال إنها تخطت 280 مليون يورو (أكثر من 330 مليون دولار). وتوضح المنسقة المقيمة للأمم المتحدة في لبنان ومنسقة الشؤون الإنسانية نجاة رشدي أنه من أصل 298 مليوناً تم إرسال 161 مليون دولار عبر الأمم المتحدة إلى لبنان، فيما جرى إرسال مساعدات عينية بقيمة 124 مليوناً إلى منظمات غير حكومية، أي ما مجموعه 285 مليون دولار. وتشير إلى مساعدات أخرى أرسلت

الأسد يحاول ترتيب فوضى نظامه قبل الاختبار الكبير

الرئيس السوري يواجه خطر مقاطعة الأنصار للانتخابات



نظرات تعكس عمق المعاناة

الاستحقاق، تنشط على الجانب الآخر حملات مقاطعة الاستحقاق. ويقول في هذا الصدد الأمين العام للمجلس السوري للتغيير المحامي حسان الأسود لـ "العرب"، "إن فكرة تدشين حملة واسعة للدعوة إلى مقاطعة الانتخابات بدأ العمل عليها منذ فترة لا بأس بها، حيث كان لا بد من التصدي لجهود نظام الأسد المكثفة في هذا المجال وإحباطها".

ويضيف الأسود "لقد بدأنا العمل على الترويج إلى هذه الحملة التي تحمل اسم 'لا شرعية للأسد وانتخاباته'، في الساعات من يناير الماضي، وبداننا التواصل مع العديد من القوى والشخصيات السياسية والمدنية السورية للمشاركة في هذا العمل الوطني. وبعد اجتماع ضم ممثلين عن اتحادات تنسيقيات الثورة ورابطة المستقلين الإكراد، قررنا توحيد المخارج والدعوة إلى اجتماع يضم أكبر عدد ممكن من شركاء العمل".

ويوضح المعارض السوري المقيم في درعا أن "هدف الحملة الوصول إلى جميع السوريين أينما كانوا، وستخاطب أهلنا المقيمين في أماكن سيطرة النظام لتبين لهم أهمية مقاطعة هذه الانتخابات. كذلك ستخاطب المهمله السراي العام ودمشق.

وكان سكان درعا أول المنتفضين على نظام الرئيس بشار الأسد، ونجحوا في فك سيطرته عن المحافظة في العام 2013، قبل أن يتمكن بمساعدة روسيا من إخضاعها مجدداً في إطار تسوية شاركت فيها الولايات المتحدة، لكن هذه المحافظة لم تهدأ لاسيما بعد عدم التزام النظام بمعظم بنود الاتفاق، وظل يتعامل مع أبنائها بعقلية أمنية بحتة.

وأدى هذا الوضع إلى ظهور خلايا مسلحة (مؤلفة من مقاتلين سابقين) تنامي حضورها بشكل مقلق للنظام في الأشهر الأخيرة، لاسيما مع انضمام العديد من الشباب الحائق إليها، وتحاول اليوم روسيا جاهدة احتواء التمرد في المحافظة بيد أن الأمور لا تبدو أنها تجري وفق أهواء الأسد في ظل غياب ثقة الأهالي في هذا "الوسيط".

يقول النشطاء إن الوضع لا يبدو مريحاً أيضاً بالنسبة للنظام في محافظة حمص التي وبدت الأكثر هدوءاً في السنتين الماضيتين، بيد أن هناك حالة من الرفض المتنامي للنظام في صفوف أبنائها. ومع محاولة النظام ترتيب الفوضى قبل الانتخابات، مرانها في ذلك ليس على تحسين الوضع الاقتصادي وإنما على تهريب الناس، وأيضاً على آتة الدعائية، حيث كان الأسد يخصص جزءاً من وقته خلال الفترة الماضية للقاء الإعلاميين المواليين له، والذين بلغ عددهم 75 إعلامياً لتوجيههم بشأن الخطاب الذي يفترض تبنيه مع اقتراب

يواجه النظام السوري تحديات كبيرة لإجراء الانتخابات الرئاسية، ولعل من بينها تراجع نسب المؤيدين له في المحافظات والمدن المحسوبة عليه، نتيجة للواقع المعيشي الضاغط، وسط ترجيحات بأن تسجل الانتخابات نسبة مقاطعة واسعة في مناطق سيطرته مقارنة بعام 2014.

صابرة دوح

يحظون بغطاء أمني كبير، وما فتؤوا يستغلون الأزمة لتجييرها من أجل مراكمة ثرواتهما. ويشير نشطاء إلى أن حالة الغضب الناجمة عن سوء إدارة النظام، من شأنها أن تدفع الغالبية الموالية له إلى معاقبته بمقاطعة الاستحقاق، حيث لن يكون بإمكانه إجبار الناس على الذهاب إلى صناديق الاقتراع بالقوة.

ويبدو الوضع بالنسبة للرئيس بشار الأسد أكثر سوءاً في المناطق التي نجح في إخضاعها بقوة السلاح، وأجبرها على الذهاب في تسويات هشة على غرار محافظتي درعا في الجنوب وحمص في الوسط. وتشهد درعا هذه الأيام عمليات ابتزاز من قبل النظام، الذي يلوح بشن عمليات عسكرية ضد مناطق في داخلها، في محاولة لتهريب الناس وإخماد التمرد الذي بدأت تنتقل عدواه إلى خارج أسوارها، وتطالب ريفي القنيطرة ودمشق.

وكان سكان درعا أول المنتفضين على نظام الرئيس بشار الأسد، ونجحوا في فك سيطرته عن المحافظة في العام 2013، قبل أن يتمكن بمساعدة روسيا من إخضاعها مجدداً في إطار تسوية شاركت فيها الولايات المتحدة، لكن هذه المحافظة لم تهدأ لاسيما بعد عدم التزام النظام بمعظم بنود الاتفاق، وظل يتعامل مع أبنائها بعقلية أمنية بحتة.

وأدى هذا الوضع إلى ظهور خلايا مسلحة (مؤلفة من مقاتلين سابقين) تنامي حضورها بشكل مقلق للنظام في الأشهر الأخيرة، لاسيما مع انضمام العديد من الشباب الحائق إليها، وتحاول اليوم روسيا جاهدة احتواء التمرد في المحافظة بيد أن الأمور لا تبدو أنها تجري وفق أهواء الأسد في ظل غياب ثقة الأهالي في هذا "الوسيط".

يقول النشطاء إن الوضع لا يبدو مريحاً أيضاً بالنسبة للنظام في محافظة حمص التي وبدت الأكثر هدوءاً في السنتين الماضيتين، بيد أن هناك حالة من الرفض المتنامي للنظام في صفوف أبنائها. ومع محاولة النظام ترتيب الفوضى قبل الانتخابات، مرانها في ذلك ليس على تحسين الوضع الاقتصادي وإنما على تهريب الناس، وأيضاً على آتة الدعائية، حيث كان الأسد يخصص جزءاً من وقته خلال الفترة الماضية للقاء الإعلاميين المواليين له، والذين بلغ عددهم 75 إعلامياً لتوجيههم بشأن الخطاب الذي يفترض تبنيه مع اقتراب

لم يعد يفصل عن الانتخابات الرئاسية في سوريا سوى أشهر قليلة، ورغم ذلك لم تعلن أي شخصية عن ترشحها للاستحقاق بما في ذلك الرئيس بشار الأسد، فيما بدأ الهدف من هذا التأخير هو ترتيب الأوضاع الداخلية التي تشهد حالة من الريبة والفوضى، قبل الإقدام على هذه الخطوة.

ويذهب معارضون سوريون إلى أن الأسد من الأكيد أنه سيقدّم ترشحه للانتخابات، ومن المرجح على نحو بعيد أن يتم ذلك خلال الشهر الجاري، في ظل استعدادات سورية وروسية حثيثة لإنجاح هذا الاستحقاق أو أقله توفير غطاء لتمريره، بمعزل عن موقف المجتمع الدولي.



حسان الأسود

حملة «لا شرعية للأسد وانتخاباته» تستهدف مناطق سيطرة النظام

وتأتي الانتخابات المقررة منتصف العام 2021، في ظرفية مختلفة نسبياً عن تلك التي جرت في العام 2014، والتي جدد من خلالها الأسد لنفسه لمدة سبع سنوات أخرى. ففي 2014 كان هناك انقسام حاد بين كتلة موالية حد التعصب له وأخرى معارضة، لكن هذا الفارق بدأ في السنوات الأخيرة بالتلاشي مع تراجع التأييد للأسد في صفوف الحاضنة الشعبية نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية، والتي انتهت باكثر من 80 في المئة من الشعب السوري تحت خط الفقر.

ويُسجّل اليوم تلمل شعبي في عدة مناطق ومحافظات محسوبة على الرئيس السوري منذ انطلاقة الأزمة في العام 2011، على غرار محافظات اللاذقية وطرطوس، والسيدياء في الجنوب، والعاصمة دمشق. وفيما لم يكن لسكان الأخيرة القدرة على الخروج والاحتجاج بسبب تركّز القوة الأمنية هناك، إلا أن المحافظات الثلاث شهدت في الأشهر الأخيرة مسيرات احتجاجية وإن كانت بشكل متفاوت، احتجاجاً على الأزمة المعيشية الخائفة.

ولم يعد يخفي العديد من السوريين المواليين غضبهم حيال طريقة تعاطي النظام مع الوضع الاقتصادي، الذي ساهم في تازيمه تفشي الفساد وظهور ما يسمى بانثرباء الحرب الجدد الذين

ألغام سياسية وأمنية تعترض اتفاق السلام في السودان

ويعتقد الدومة أن إعادة ترتيب أوراق السلطة الانتقالية وتشكيل حكومة مدنية وتعيين المجلس التشريعي، تدعم الاتجاه نحو السلام وتضعف المكونات الرفضية لاستكمالها، والتي تعرضت لضربة قوية مع إقرار قانون التحول الديمقراطي من قبل الولايات المتحدة، وبدء أعمال بعتة "يونتاميس".

ووصل رئيس البعثة فوكير بيرتس الثلاثاء إلى الخرطوم، لتولي مهامه كرئيس لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم المرحلة الانتقالية في السودان. ووسع أن البعثة ستقدم الدعم لأي مباحثات مستقبلية، لكن الخلاف حول طبيعة عملها بين الكونين المدني والعسكري قد تكون له آثار سلبية على استئناف السلام، في ظل سعي مجلس السيادة ليكون طرفاً أصيلاً في أي مباحثات مستقبلية.

وتنتظر الحكومة تحركات البعثة الأممية لضمان الحصول على تمويل مستقبلي، قبل البدء في عملية التفاوض مع الحركات المسلحة، خوفاً من تكرار أزمة سلام جوبا، إذ وجدت نفسها مكبلية بدمع 500 مليون دولار سنوياً لأقاليم الهامش لمدة عشر سنوات.

وأوضح عضو الوفد المفاوضات للحركة الشعبية شمال جناح الجبهة الثورية محمد عبدالله إبراهيم، لـ "العرب"، أن وساطة جوبا لعبت دوراً في حل جملة من الخلافات التي أجتحتها قوى رافضة للسلام مؤخراً، الأمر الذي جعلها منخرطة بشكل أكبر في إنزال الاتفاق على الأرض قبل الشروع في بدء مفاوضات جديدة، ولا تزال هناك فرصة لعقد مفاوضات مباشرة مع حركة الحلو، عقب استكمال هياكل الحكم.

ما قد يقلص من حضورها في مناطق مركزها، لكنها تحاول إثبات جديتها في تطبيق بنود إعادة بناء جسور الثقة بينها وبين المكونات الشعبية والقبلية في الأطراف.

وتواجه الحركات المنضوية تحت لواء الجبهة الثورية أزمة داخلية مع تصاعد الخلافات على توزيع السلطة والثروة، ما وضعها تحت طائلة غضب شعبي، لإبراك العديد من أبناء الهامش بانها غير قادرة على استغلال فرصة السلام السانحة أمامها.

وأشار استاذ العلوم السياسية بجامعة الخرطوم صلاح الدين الدومة، إلى أن استكمال مسيرة السلام في السودان يرتبط بالقدرة على التحول الديمقراطي، وتؤدي المشكلات التي تجابهها السلطة الانتقالية في ملفات عدة إلى إحباط أي محاولة لبدء التفاوض مجدداً.

وأكد لـ "العرب"، أن بعض الأشخاص المحسوبين على الكون العسكري والدولة العميقة في السودان، ليسوا متحمسين لاستئناف مباحثات السلام، كما لفت إلى أن الحركات ذاتها تؤمن بأن هشاشة السلطة الانتقالية لن تمكنها من الضغط عليها وإرغامها على الجلوس للتفاوض جديدة.

ويرى متابعون أن هناك حركات مسلحة تربط توجهاتها بالتمويل الخارجي الذي تتلقاه من قوى تبحث عن النفوذ في أطراف السودان، إلى جانب قواتها العسكرية على الأرض التي تتحكم في قرارها، وهي أكثر قابلية للسلام حينما تشعر بالخطر أو تدرك أن السلطة لديها قدرة على الخصم من نفوذها في تلك المناطق.

الخرطوم - يواجه استكمال السلام في السودان الذي كان مقرراً له أن يبدأ بعد توقيع اتفاق جوبا عقبات سياسية وأمنية عديدة، في ظل الجمود الذي يهيمن على علاقة السلطة الانتقالية مع كل من الحركة الشعبية شمال جناح عبد العزيز الحلو، وحركة جيش تحرير السودان جناح عبدالواحد محمد نور.

وحسب الروزنامة الزمنية المعلنة، كان من المفترض أن يعلن رئيس الحكومة الانتقالية عبدالله حمدوك عن تشكيل حكومته الجديدة الخميس، بعد مشاركة حركات مسلحة فيها وقعت على اتفاق جوبا، غير أن المطبات التي وقعت فيها المشاورات أدت إلى تأجيلها إلى مطلع الأسبوع المقبل، ما يعزز وجهة نظر بعض الحركات المسلحة التي لم توقع على اتفاقية السلام، من أنها غير كافية لتكون بوقفة للحل السياسي التي ينص عليها الجميع.

وهددت حركة جيش تحرير السودان، الحكومة المركزية بإعادة النظر في قرارها بوقف العدائيات من جانب واحد، واتهمتها بمحاولة إشعال حرب شاملة، على خلفية تعرض عناصرها للمركزين في منطقة جبال مرة بغرب دارفور، لهجمات متكررة خلال الفترة الماضية.

وتعد هذه المرة الثانية التي تصعد فيها حركة نور لهجتها ضد الحكومة المركزية، في ظل أوضاع مازومة بغرب دارفور، حيث تعاني من تأثيرات اندلاع اشتباكات واسعة في مدينة الجنيبة مؤخراً، ما يزيد من تعقيد المباحثات السياسية.

وشككت مصادر سودانية في صحة الاتهامات التي يوجهها عبدالواحد نور بشكل مستمر تجاه الأجهزة الحكومية، والتي ليس لها حضور قوي على الأرض في أماكن تركزات عناصره، وهناك ميليشيات منفصلة بعيدة عن سيطرة السلطة المركزية قد تتورط في هذه الاعتداءات بين حين وآخر.

ولم تتمكن السلطة السودانية من الوصول إلى تفاهات مع حركة الحلو لبدء المفاوضات المباشرة في جوبا، بعد أن شهدت ورش العمل الثلاث التي نظمتها وساطة جنوب السودان، خلافات حادة بشأن فصل الدين عن الدولة، وضعف الثقة بين الحركة والكون العسكري، مع تسكها بأن تكون الحكومة المدنية حاضرة في المفاوضات.

وتجد السلطة الانتقالية نفسها في سائزق لأن الحركات غير المؤقتة على الاتفاق لن يكون في صالحها تطبيقه،



سلام تعوزه الإرادة الحقيقية